حقائق دامغة تدحض ادعاءات المشترك

المؤتمر يجدد دعوته لايجاد سجل انتخابي نظيف

◁ أصبحت الانتخابات في أغلب دول العالم هي الوسيلة الوحيدة للتبادل السلمي للسلطة لأن الشعب هو مالك السلطة ومصدرها ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة. وتعتبر الجرائم الانتخابية اعتداء على سلطة الشعب كله وتزييف الإرادة الحرة في ممارسة الحقوق الانتخابية للمواطنين بالانتخاب والترشيح، كما أنها تعتبر وسيلة هدامة لسمعة البلد، إذ أن الانتخابات صارت سمة ومظهراً من مظاهر النظم السياسية المتطورة.. ولن نطيل في هذا فالجميع يعلم أن الاحتكام لغير الانتخابات سيؤدي حتماً الى ظهور الاتجاهات المتطرفة التي تدعو الى العنف وتجعل سمعة البلاد منبوذة من قبل المجتمع الدولي وبالتالي حرمانها من المساعدات والهبات.

ناصر العطار

إن الفترة الماضية وحتى اليوم قد شهدت العديد من الجرائم الانتخابية التي ارتكبت من قبل المتنفذين في اللقاء المشترك والتي لم تقتصر على جرائم النشر بمختلف وسائله فحسب والتي استهدفت اليمن أرضاً وإنساناً والمؤسسات الدستورية والأساءة لجميع العاملين فيها حتى أعلى منصب ممثلاً برمز الأمة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، والى المؤتمر الشعبي العام وحكومته وذلك لما تناولته من الأقاويل والادعاءات الكاذبة والمضللة، كما عمد المتنفذون في المشترك إلى التأثير على إرادة المواطنين بهدف إقناعهم بالعزوف عن الانتخابات النيابية القادمة.

والغريب أن المتنفذين في المشترك تجاوزوا كل الأعراف والسلوكيات الانسانية والديمقراطية باعتمادهم في نشر سمومهم على وسائل تنوع الخداع في نشر معلومات وبيانات مضللة ومتنافية مع الواقع وذلك بحسب ثقافة المستهدفين..بل لقد لجأت لأفعال تمثلت في ارتكاب الجرائم الجنائية الى جانب كونها جرائم انتخابية وذلك بقطع الطريق العام وإطلاق الأعيرة النارية والمتفجرات على بعض اللجان الانتخابية ومقرات اعمالها وعلى بعض المواطنين وممتلكاتهم وعلى المرافق العامة.. الخ.

ونحن في المؤتمر الشعبي العام تعاملنا ازاء تلك التصرفات بالاحتكام للقانون ومن خلال إعداد الشكاوى والدعاوى في الجرائم التي مست المؤتمر واعضاءه وقياداته أو من خلال اعداد الدعاوى في جرائم النشر وغيرها بهدف تقديمها للجهات المختصة تنفيذاً لتوجيهات قيادة المؤتمر، والتي قضت بتغليب مصالح الوطن على مصالح المؤتمر وذلك بتأجيل تقديم الدعاوى والشكاوى للنيابة والمحاكم المختصة كون المرحلة الحالية تشهد تنفيذ عملية الإدراج والحذف والطعون الانتخابية بشأنها وهي الفترة المحددة قانوناً لمراجعة وتصحيح جداول الناخبين.. وذلك حتى تتمكن المحاكم والنيابات من التفرغ لهذه المهام، بالاضافة الى قطع وسد الذرائع لأي تقولات قد يلجأ اليها المتنفذون في المشترك بأنهم لم يتمكنوا من ممارسة حقوقهم مع بقية ابناء الشعب في تقديم طلبات الإدراج والحذف .. الخ.

وكنا لا نريد الانجرار وراء التصعيد الاعلامي الذي تنتهجه أبواق اللقاء المشترك إلّا أن الواجب الوطني والتنظيمي حتم علينا توضيح الحقائق إزاء التقولات والادعاءات والترويج بمعلومات مضللة وكيدية استهدفت جداول الناخبين بالتشكيك ونكرانها.. الخ.

وباعتبار جداول الناخبين هي الأداة والطريق العام الذي من خلاله يمارس الشعب سلطته في الانتخابات العامة والاستفتاء «الانتخاب والترشيح» كون الانتخابات القادمة هي لانتخاب ممثلي الشعب في السلطة التشريعية ، فسنوضح الحقائق الدامغة التي تدحض الافتراءات والتقولات التي تروج لها أحزاب المشترك على النحو التالي:

– لا صحة مطلقاً للتقولات والزيف بأن المؤتمر قد انفرد أو قام بإعداد جداول الناخبين سواء في الفترة الحالية أو الفترات السابقة ، ويؤكد صحة ما نقوله التالي:

١– يعتبر جدول الناخبين الحالي والذي بموجبه ستجرى الانتخابات النيابية القادمة ابريل ٢٠٠٩م هي الجداول التي تم تحريرها عام ٢٠٠٢م وتم بموجبها إجراء الانتخابات النيابية ٢٠٠٣م ومن تم تسجيلهم خلال مرحلة مراجعة وتصحيح جداول الناخبين ٢٠٠٦م.. والذي تم بموجبه إجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦م بالاضافة الى من تم تسجيلهم خلال المرحلة الحالية.

٢– إن جداول الناخبين التي حررت عام ٢٠٠٣م والتي تعتبر أساس جدول الناخبين حيث بلغ إجمالي المسجلين فيها «٨,٠٩٧,٩٥٤» منهم «٣,٤١٥,٢١٠» من الإناث.. وان جميع الأعمال ابتداءً من الإعداد والتحضير والتنفيذ والاشراف والمتابعة على عملية قيد وتسجيل الناخبين بتلك الجداول نفذت من قبل اللجان الانتخابية ابتداءً من اللجنة العليا للانتخابات والتي شُكلت من ٧ أعضاء منهم نائب رئيس اللجنة وعضوان من أحزاب اللقاء المشترك ومروراً باللجان الميدانية وهي:

– اللجان الاشرافية بالمحافظات (٢١) لجنة × ٣ أعضاء = ٦٣ رئيساً وعضواً

– اللجان الأساسية بالدوائر (٣٠١) لجنة × ٣ أعضاء = ٩٠٣ رؤساء وأعضاء.

– اللجان الفرعية بالمراكز الانتخابية والتي تولت تحرير وتسجيل أسماء المواطنين بالجداول ولعدد (٥٦٢٠) لجنة رجالية × ٣ = ١٦٨٦٠ رئيساً وعضواً.

وعدد (٥٦٢٠) لجنة نسائية × ٣ = ١٦٨٦٠ رئيسة وعضوة.

وإن جميع اللجان الاشرافية والأساسية والفرعية قد شُكلت من ممثلي الاحزاب وكان نسبة المؤتمر ٤٤٪ ونسبة أحزاب المجلس الوطني للمعارضة ٨٪ وبقية الأحزاب «الاصلاح والاشتراكي ، الوحدوي الناصري، البعث القومي، اتحاد القوى الشعبية، الحق، التجمع الوحدوي، التنظيم السبتمبري» نسبة ٤٠٪ ونسبة ٨٪ مختارون من قبل اللجنة العليا للانتخابات.

كما أنه لم ينفرد أي حزب بتكوين اية لجنة بل شاركت الاحزاب في كافة اللجان الانتخابية.

– كما شاركت كافة منظمات المجتمع المدني وممثلو الاحزاب في الرقابة على عملية القيد والتسجيل بأكثر من (٧) آلاف مراقب بمن فيهم ممثلو أحزاب اللقاء المشترك والاحزاب الأخرى.

بالاضافة الى مشاركة الهيئات والمنظمات الدولية في الرقابة على تحرير جداول الناخبين ، «المعهد الديمقراطي، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، منظمة أيفس، مكتب الأمم المتحدة الانمائي بصنعاء، وبعض السفارات المعتمدة بصنعاء»..وأخيراً خضعت أعمال اللجان الفرعية في القيد والتسجيل الى الطعون بالإدراج والحذف أمام اللجان الأساسية ثم أمام المحاكم الابتدائية والمحاكم الاستئنافية بالمحافظات.

كما قامت النيابة العامة بإصدار قراراتها بتاريخ ٢٤ / ٥ / ٢٠٠٦م بالحذف من جداول الناخبين لعام ٢٠٠٢م وبعدد (٢٤٥,٢٣٩) من المدرجين ذكوراً واناثاً المكررين وهم صغار السن من قامت اللجنة العليا بإحالة الكشوفات بأسمائهم من واقع استخدامها لأحدث الوسائل والنظم المتبعة في هذا المجال.

– كما خضعت للطعون بالحذف خلال مرحلة مراجعة وتصحيح جداول الناخبين بحذف المتوفين ومن فقدوا اي شرط من الشروط القانونية لممارسة الحقوق الانتخابية لما يقارب مائة ألف ممن «شملتهم» طلبات الحذف من الجداول منهم خمسون ألف متوفى تقريباً.. كما يتم حالياً تقديم طلبات الحذف بالمتوفين أو من فقدوا أياً من الشروط القانونية خلال المرحلة الحالية والتي تنفذ بالإدراج والحذف لجداول ٢٠٠٢، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨م ، ونستطيع الجزم بأن جداول الناخبين المحررة عام ٢٠٠٢م خالية من صغار السن بعد إجراء الحذف كما أشرنا ، إضافة الى أن مرور ست سنوات كفيلة بالرد على من يتقول بما يتنافى مع هذا.

١– إن المكررين قد تم حذفهم آلياً من قبل اللجنة العليا للانتخابات وخلال عملية الطعون التي نفذت عامي ٢٠٠٦،٢٠٠٢م بما فيها قرارات النيابة العامة ذات الصلة.

٢– إن المتوفين قد تم شطب أسمائهم من خلال تقديم طلبات الحذف عام ٢٠٠٦م، كما أشرنا بحذف ما يقارب (٥٠,٠٠٠) متوفى وهي أعلى من النسبة المعتمدة لاحتساب نسبة الوفيات الى عدد السكان.

– ان نسبة المسجلين من السكان الذين يحق لهم القيد هي ٨٨٪ أي وفقاً للسن القانونية للانتخابات باعتبار أن عدد السكان عام ٢٠٠٢م كان «١٩,٤٩٤,٩٩٩»، وعدد السكان في سن الانتخابات (٩,١٦٩,٠٥٣) وعدد المسجلين (٨,٠٩٧,٤٩٥).

٣– إن عملية مراجعة وتصحيح جداول الناخبين ٢٠٠٦م والتي تم خلالها قيد وتسجيل من أهملوا في القيد في جداول ٢٠٠٢م واضافة من توافرت فيهم الشروط القانونية لممارسة الحقوق الانتخابية قد نفذت من قبل اللجان الاساسية والفرعية والاشرافية المشكلة من المتقدمين للتوظيف بالخدمة المدنية والذين بلغ عددهم ٣٧ الف رئيس وعضو لجنة رجالاً ونساء.

٤– إن عملية مراجعة وتعديل جداول الناخبين ٢٠٠٨ التي نفذت وتنفذ حالياً تتم بنفس الاجراءات ومن قبل لجان فرعية وأساسية واشرافية بنفس العدد في عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٦م، مع اختلاف تشكيلها من أساتذة فلذات أكبادنا ومن يعول عليهم في تربية وتنشئة وتعليم الجيل الواعد وهم «التربويون».

٥– إن جميع الاعمال تمت بشفافية كاملة من خلال إعلان ونشر جداول الناخبين وكذا قرارات اللجان الأساسية بالفصل في طلبات الإدراج والحذف المقدمة لها وبالمثل الطعون وقرارات المحاكم بشأنها.. وتم مخاطبة جميع الأحزاب من قبل اللجنة العليا بالمشاركة في تصحيح جداول الناخبين بشطب المتوفين والمكررين ومن فقدوا أي شرط من الشروط اللازمة لممارسة الحقوق الانتخابية وحصول كل حزب على نسخ من جداول الناخبين.

٦– إن عملية تحرير جداول الناخبين ومراجعتها وتصحيحها وتعديلها تتم باحدث الوسائل وباطول فترة مقارنة مع الأعمال الانتخابية الأخرى اضافة الى خضوعها للرقابة الحزبية ولرقابة المنظمات المدنية والقضاء.. وأنه لا يمكن بالمنطق والمعقول القول بأن المؤتمر قد تفرد بأعمال القيد والتسجيل بجداول الناخبين كما أسلفنا.

وأخيراً لقد حرصنا على إيراد هذه التفاصيل بالحقائق حتى يتمكن المواطن من الحكم بمفرده على تقولات متنفذي اللقاء المشترك..

وندعو مجدداً جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية والمواطنين الى المشاركة في مراجعة وتعديل جداول الناخبين التي تنفذ خلال هذه الأيام من خلال تقديم طلبات الإدراج والحذف والتي يستمر العمل باستقبالها والبت فيها من قبل اللجان الأساسية بجميع الدوائر الانتخابية كما سيعقبها فترة تقديم واستقبال الطعون بشأنها للمحاكم الابتدائية والاستئنافية والتي ستستمر حتى تاريخ ١٠ فبراير من العام القادم ٢٠٠٩م.. ونسأل الله التوفيق والسداد.

علي عمر الصيعري

مأثرة جديدة للرئيس المعلم

■ في دوامة الغبار الذي تعمد قادة «المشترك» ودهاقنته إثارته لحجب الرؤيا وإلهاء القيادة السياسية للوطن عما كان يحدق به في الآونة الأخيرة من مخاطر التدخل الخارجي المنفرد في مجال السيادة الوطنية تحت ستار محاربة القراصنة الصوماليين في خليج عدن والبحر العربي، وما شابه ذلك من حجج ومبررات لا طائل تحتها سوى عودة «العقب الحديدية» الاستعمارية الجديدة.

اثناء تلك الدوامة المفتعلة على خلفية الإعداد للانتخابات القادمة، كان الأخ الرئيس المعلم -حفظه الله- يراقب، بثاقب نظره وبعد رؤاه، معطيات الأمور واحداثيات التحرك «الانجلو-صهيو-أمريكاني»، ويخطط لإبعاد دفة اساطيلهم الحربية عن المياه السيادية للوطن.. لم يغرب عن باله، وهو يخطط لذلك، تلك الدراسة سيئة الصيت الصادرة عن معهد «موشى دايان» الصهيوني التي حددت معالم الاستراتيجية الاقليمية الوقائية الاسرائيلية، والتي واجهها فخامته بحكمة ودهاء لدرء مخاطرها عن اليمن، عندما دفعت اسرائيل بارتيريا لاحتلال جزيرة «حنيش» الكبرى في ١٥ ديسمبر عام ١٩٩٥م، واجترح مأثره للوطن باستعادتها عن طريق الحوار والتحكيم الدولي والمحاججة في ١ نوفمبر ١٩٩٨م.

تمحورت خطة الرئيس المعلم في مواجهة مخاطر العقب الحديدية الجديدة بأن أعلن للمحفل الدولي ترحيب اليمن بجميع أساطيل الدول القادرة على محاربة القرصنة، بوصفها ارهاباً دولياً لا يستثني أحد أو تتأثر دولة أو دولتان بحق محاربته، مستحثاً هيئة الأمم المتحدة لأن تتحمل مسئولية تنظيم مواجهة هذا الارهاب الدولي الجديد ليقطع بذلك الطريق على التفرد العسكري لذلك المخطط الاستعماري الجديد، وينجح في المحصلة الأخيرة في توجيه دفة الأساطيل الحربية نحو أرض الصومال، وتحديداً بلاد «بنط» الشمالية المتمتعة بحكم شبه ذاتي حيث وكر القراصنة ومنطلقهم.. وبهذا يجترح للوطن مأثرة جديدة تضاف الى مآثره العظيمة.. تعظيم سلام لهذا الرئيس المعلم على هذه المأثرة، وبئس من قال: «لتذهب مصالح منتسبي السلطة الى الجحيم ويبقى الوطن» فأين كان في الآونة الأخيرة وسيادة الوطن في المحك؟!!

sayari13@hotmail.com

حزب الإصلاح.. لا انتخابات دون استغلال الدين

❖ المحرر :

◁ لا يبدو أن أخواننا في حزب الإصلاح قادرون على خوض أي انتخابات أو ممارسة أي نشاط سياسي أو اجتماعي دون استغلال الدين، وتوظيف المنبر والفتوى لتحقيق أهداف سياسية وجلب مصالح شخصية. فحتى مع بلوغ الإصلاح سن الرشد- مرور «١٨» عاماً على التأسيس -وظهور تيار تحديثي داخل التجمع أو ما بات يعرف بالإصلاحيين الجُدد - يبدو جلياً بأن «إخوان اليمن» لا يزالون أسرى إرث ماض، ولا يزالون يرون في انفسهم «الممثل الشرعي والوحيد» للدين، والفرقة الناجية، في حين لا تخرج أنشطة التيار التحديثي عن إطار تبادل الأدوار للفوز بنعيم الدنيا وثواب الآخرة.

«وكلاء آدم»..

■ بعد «١٨» عاماً من عمر التجربة الديمقراطية والتعددية السياسية لا يزال فقهاء حزب الاصلاح ملتزمين بأداء دورهم كـ«وكلاء لآدم في عياله» يجوبون السهول والجبال والوديان تنفيذاً لواجب الولاء والطاعة، وحث الناس على فعل كل ما يخدم حزبهم بقالب ترهيبي من مخالفة تعاليم الدين- وترغيبي في الفوز بالأجر العظيم «كما يزعم أوصياء حزب الإصلاح على خلق الله».

وتبدو المشكلة هنا في ان جمودا فكريا أوقف عجلة التطور السياسي والثقافي عند فوائد استمرار شحن الجماهير بـ«الجماعة الناجية من النار» و«يد الله مع الجماعة» دونما معرفة الى اين.؟ كما أن هذا الفكر المتسلط لايدرك ان اليمن اليوم بما تحتويه من احزاب سياسية متعددة ومنظمات مجتمع مدني لم تعد تقبل ظاهرة استغلال الدين لجلب مصالح سياسية.

فتنة وفرض عين

■ هذا العام .. وحتى مع مزاعم مقاطعة الإصلاح للانتخابات البرلمانية ٢٧ أبريل ٢٠٠٩م، وتزامناً مع مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين التي استمرت خلال الفترة ١١–٢٥ نوفمبر الماضي خرج فقهاء الإصلاح ودعاته ابتداءً بصاحب الفضيلة /حمود هاشم الذارحي وانتهاء بطلاب جامعة الإيمان يحرضون على المقاطعة حيناً ويوصون أنصارهم بالتسجيل حيناً آخر، يحرمون تصوير النساء في دائرة انتخابية هناك- ويحللونه في دائرة انتخابية هنا،، يرون في الانتخابات فتنة لا يجوز المشاركة فيها في المركز «ص» ويرونها في المركز «س» واجباً شرعياً وفرض عين على كل مسلم ومسلمة ولا يجوز التخلف عنها تحت أي مبرر وخاصة لدى النساء .

الشفاعة

ووشم الإصلاح

في انتخابات برلمانية سابقة وحينما بلغت الحملة الانتخابية ذروتها لم تجد قيادات إصلاحية بمحافظة حجة حرجاً من الربط بين التصويت لمرشحي الإصلاح ونيل الشفاعة بواسطتهم في الآخرة والسعادة في الدنيا، ويومها أيضاً ارتفع سعر مادة «الحنا» فجأة في أسواق محافظة ذمار وبعض المحافظات الأخرى، بعد أن كلف الإصلاح قطاعه النسوي بإلزام النساء بنقش رمزه الانتخابي على أيديهن- وعبرت يومها عدد غير قليل من النساء رفضهن لمثل هذا الإلزام الذي يتنافى مع التوجه الإسلامي ضد الوشم، فضلاً عن أن مثل هذا العمل يذكر الناس بعصر العبودية وقطران الإمام .

حرام هذا العام فقط

وهكذا لا يألو الدُّعاة الجُدد والقدامى في تجمع الإصلاح جهداً في تحريم الشيء هذا العام وتحليله عاماً آخر، وجواز طرد اللجان الانتخابية هذا العام، وحرمة إزعاج أو إرباك هذه اللجان أعوام ماضية.

ونجدهم هنا ينقلبون على مبادئهم كما هي العادة، فما كان بالأمس حراماً ومرفوضاً، يصير اليوم حلالاً بل واجباً، ولهذا فهم لا يقصرون أبداً في اللعب على كل الحبال في سبيل الوصول إلى الحكم، وهم في سبيل ذلك لا يجدون حرجاً في التلاعب بكل شيء وبكل مبدأ، وبكل شخص بل لا يجدون حرجاً في استغلال الدين ذاته- كما فعل القيادي الاصلاحي/ حمود الذارحي خلال فترة مراجعة وتعديل جداول الناخبين وتحديداً في الـ١٨ من نوفمبر الماضي حينما ظهر في تجمع تحريضي لأحزاب اللقاء المشترك بمحافظة المحويت، كَرَس لإقناع الناس بحرمة المشاركة في القيد والتسجيل، والطعن بشرعية لجنة الانتخابات وثواب المقاطعة.

ثواب طاردي اللجان

وقبل أن يعدد القيادي الإصلاحي ثواب المقاطعة وجزاء من يطرد لجنة انتخابية، كان القيادي الإصلاحي «ع- ف» في الدائرة «٢٥٧» بالمركز «و» قد سارع للفوز بقصب السبق في كسب الاجر- ممهلاً لجنة انتخابية هناك «٢٠» دقيقة لمغادرة مقر اللجنة والعودة من حيث أتت، لولا تدخل المواطنين ومرافقيه الذين أعادوه إلى جادة الصواب.

استغلال الطلاب لتوزيع المنشورات

تقارير المنظمات المدنية المشاركة في الرقابة على مرحلة مراجعة الجداول رصدت هي الأخرى انتشاراً كثيفاً لدعاة جامعة الإيمان وخطباء ينتمون للإصلاح في أكثر من محافظة، ففي محافظة حجة كان «٥» من مدرسي جامعة الإيمان يتنقلون في مساجد مديرية المغربة الدائرة الانتخابية «٢٤٥» لإلقاء المحاضرات والخطب السياسية التي تنال من حكومة المؤتمر الشعبي العام، كما شوهد في أمانة العاصمة طلاب مصريون من جامعة الإيمان يقومون بتوزيع المنشورات في الشوارع والأسواق والأماكن المزدحمة.

شرعنة التقطع

كما ظهر عدد من الطلاب برفقة القيادي الإصلاحي/ فتحي العزب في تجمع تحريضي للمشترك خلال الفترة نفسها بمحافظة حجة، استهدف شرعنة طرد اللجان الانتخابية وجواز التقطع على هذه اللجان وإخافتها، وكذا جواز كيل التهم والشتائم للمؤتمر وحكومته.

خطباء جدد في لحج

وفي محافظة لحج أكد شهود عيان أنهم لاحظوا انتشاراً لخطباء جدد ليسوا من أبناء تلك المناطق ليوم الجمعة ٢١ نوفمبر في مساجد «السوداء، السوق، لحجر» في عدد من المراكز الانتخابية بالدائرتين «٧٥، ٧٦» مؤكدين أن الخطباء الجدد أفتوا بتحريم الانتخابات صراحة، ومن على منابر المساجد، وأنها -أي الديمقراطية- فتنة، ومن ثم الدعوة لمقاطعتها، وهي نفس مضامين منشورات تحريضية جرى توزيعها عقب صلاة الجمعة في مناطق «الحوك، الحالي، الميناء، الضحي، المراوعة، باجل، الجراحي» بمحافظة الحديدة.

تهديد في عمران

وفي محافظة عمران لم يكتف غلاة الإصلاح بإلقاء المحاضرات في المساجد فقط فقد امتد نشاطهم للمدارس؛ حيث قامت مجموعة منهم في الـ١٩ من نوفمبر الماضي بزيارة مدرسة أسامه الواقعة في الدائرة «٢٨٨» بهدف إلقاء المحاضرات على طلاب المدرسة، ويروي شهود عيان أن خطباء الإصلاح توعدوا مدرساً اعترضهم بالفصل من التربية والتعليم وحرمانه من وظيفته الحكومية وقطع راتبه.

ومساجد مأرب للتحريض الشامل

ذكرت مصادر محلية في محافظة مارب أن خطيب جامع هائل في مدينة مارب قدم في خطبة الجمعة محاضرة سياسية، داعياً جموع المصلين إلى مقاطعة لجان الانتخابات، ومحرضاً إياهم على استخدام كل وسائل المواجهة ضد تلك اللجان.وعلى ذات السياق شن خطيب جامع عذبان بمدينة مارب أيضاً حملة تحريض مماثلة ضد اللجان الانتخابية، معرباً عن استغرابه من إقبال المواطنين على ممارسة حقوقهم الدستورية والذهاب إلى لجان الانتخابات.

الويل والثبور

وان كان حزب الإصلاح يعمد إلى استخدام منابر المساجد وارتداء جلباب الدين للدعاية السياسية بشكل علني خصوصاً خلال العمليات الانتخابية في ظل صمت السلطات الرسمية ووزارة الأوقاف ومكاتبها في المحافظات- فان السؤال الذي يتبادر الى الذهن .ولايحتمل المراوغة في هذه المرحلة من تطور العمل السياسي في بلادنا هو: هل من مصلحة الإصلاح بقاء الابواق الملتحية على منابر المساجد تدعو على كل من خالفهم فكريا بالدمار والهلاك والويل والثبور.- والتحريض ضد نخبة المفكرين والمثقفين، وتكفير كل من انتقد او حاول إذابة أفكار مترسبة في عقول بعض قياديييه-!؟

المشترك..والقرصنة الانتخابية.!

جميل الجعدبي

■ لا يمكن أن تكون أعمال التقطع والنَّهب وإرهاب اللجان الانتخابية الميدانية- وهي الأعمال التي شهدتها بعض المديريات خلال الأيام الماضية ولعبت عناصر من أحزاب اللقاء المشترك دور البطولة فيها، أو جاءت نتيجة تحريض تلك الأحزاب – لايمكن أن تُسمى تلك الأعمال نضالاً سلمياً وحقوقاً شرعية، كما تزعم أحزاب اللقاء المشترك في اليمن، والتي تؤكد بهذه السلوكيات الغوغائية للرأي العام في الخارج والداخل أنها لا تزال بعد ١٨ عاماً من عمر التجربة الديمقراطية ومسيرة التعددية السياسية تجهل أبسط أبجديات العمل السياسي.

الأحزاب التي تحتفي بطرد رئيس وأعضاء لجنة انتخابية كُلِّفتْ رسمياً باستقبال المواطنين خلال (١٥) يوماً – فترة مراجعة وتعديل جداول الناخبين – لممارسة حقوقهم الدستورية تؤكد بهذه الممارسات أن صناع القرار في تلك الأحزاب بلغوا مرحلة حرجة من الخرف السياسي، وأن سياسات وخطط هذه الأحزاب لا تخضع غير لمعيار المزاج الشخصي وأهواء تلك القيادات فقط ، وإلا ما كانت بدأت تُدمر نفسها حينما تتباهى بتدمير آلياتها الوحيدة للتغيير بالاعتداء على موظفين في مهمة وطنية جاءوا لخدمة هذه الأحزاب قبل غيرها..

كان بإمكان أحزاب اللقاء المشترك الاكتفاء بإعلان بيان سياسي تؤكد فيه رفضها أعمال اللجان الفرعية المشكلة من موظفي وزارة التربية والتعليم ، وأن رغبت في تفعيل المقاطعة فمن حقها تنظيم اعتصام سلمي.. ليس بالضرورة أن يكون مقره أمام المراكز الانتخابية ومقرات اللجان، أو على طرقاتها، فلا أحد في الأصل يحق له إرغام أي مواطن على قيد اسمه في سجل الناخبين أو نقل موطنه الانتخابي أو الحصول على بطاقة انتخابية بدل فاقد، حتى تبرر تلك الأحزاب لنفسها أحقية حرمان المواطنين من تلك الحقوق، هذا غير أن مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين لا علاقة لها أصلاً بالمشاركة أو المقاطعة للانتخابات...في افراطها التواصي على أعمال الطرد، والمبالغة في مهاجمة ونهب بعض اللجان الانتخابية، وتصعيد التحريض وحوادث إطلاق النار المؤسفة ، أساءت أحزاب اللقاء المشترك لنفسها من حيث لا تعلم.. فقبل أن توحي للمتابع في الداخل والخارج بما ارادته ، او خيل لها ،من رفض شعبي للانتخابات،، كان الانطباع لدى المتابع المستهدف عن تلك الأحزاب قد تكون في صورة مجاميع خراب و (قُطّاع طرق) وفي أخف الأحوال (أحزاب والا بزنس.!؟). على غرار الفيلم السينمائي (أصحاب والا بزنس.!؟)

الخطأ الكبير الذي لا تزال أحزاب المشترك تقترفه ،هو مزاعمها مقاطعة تلك اللجان الانتخابية، وقد أسفرت النتائج المعلنة من قبل لجنة الانتخابات عن تسجيل الأعداد المستهدفة والأرقام المتوقعة علمياً (ما بين مليون إلى مليون ومائتي ألف ناخب) وهو ما يؤكد دفع الأحزاب لجميع عناصرها لقيد أسماؤهم في سجل الناخبين،

ويكمن خطأ أحزاب المشترك الأقرب للفضيحة في أنها تريدنا أن نُصدِّقها بأنها قاطعت أعمال لجان مراجعة وتعديل جداول الناخبين، دون إدراك منها أن هذا التذاكي سيجعل منها (صفر على الشمال)، لأن توزيع الناخبين الجديد في حال صدقنا مقاطعة المشترك للجان الجداول، سيذهب للأحزاب المعارضة الأخرى كالمجلس الوطني للمعارضة، وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي والمؤتمر الشعبي العام والمستقلين.

وهذا التوزيع وتطابق أعداد المسجلين مع المتوقع تسجيلهم سيفضح بالتالي حجم المشترك الحقيقي لدى الناس، خلافاً لضجيجه الإعلامي ، ويبدي هذه الأحزاب وكأنها لم تتمكن خلال أكثر من عامين ومنذ انتخابات سبتمبر ٢٠٠٦م من اكتساب ثقة عشرات الناخبين الجدد، أو رفع رصيد شعبيتها من محطة انتخابية لأخرى درجة واحدة، فهل تقبل قيادات أحزاب المشترك بهذا الهزال.؟ وهل نتجنى على هذه الأحزاب إذا نبهناها بعد اليوم من مخاطر الانقراض المرتقب.؟

وأياً كانت طبيعة الخلاف بين الأحزاب والتنظيمات السياسية حول تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، والتعديلات التي لم يكتب لها أن ترى النور، وكذا التباينات في المبادرات والرؤى المتبادلة. يفترض أن يضل باب الحوار مفتوحاً حول كل نقطة خلاف، حتى تتحول إلى نقطة اتفاق، غير أن أي اتفاق خارج الدستور والقانون يعد عبثاً خارج النص الأصلي، وأي أحزاب تحاول إعاقة وإيقاف قطار الديمقراطية، سواء بالتقطع للجان الانتخابية، أو نهب وثائقها، أو إرهاب العاملين في هذه اللجان، لما من شأنه رفع وتيرة الابتزاز للطرف الآخر كما اتحفنا حلفاء المشترك الأيام الماضية، تستوجب عقلاء المشترك إقفال مقرات احزاب أصحابهم، وتحويلها لـ(دكاكين تجارية) واستثمار طاقات التقطع والسلب والنهب والابتزاز، هناك؛ حيث مياه المحيط وسواحل الصومال، وحيث أعمال القرصنة مُجدية. طالما لايوجد فرق بين وسائل (قراصنة السفن) و(قراصنة الانتخابات) وطالما تشابهت تماماً غايتي الطرفين.

Jadaby5000@hotmail.com

امام وزير الداخلية

■ رغم التوجيهات التي أصدرها نائب رئيس الوزراء –وزير الداخلية العام الماضي بتجنيد الأخ محمد حفظ الله صالح الحياني بوحدة المرور، وكذا استكمال اجراءات التجنيد، إلاّ أنه لم يتم حتى الآن التعزيز المالي وتثبيت المذكور.

نأمل من معالي وزير الداخلية اللواء مطهر المصري بإصدار توجيهات الكريمة بالتعزيز المالي وصرف مستحقات المذكور للفترة الماضية من تاريخ صدور الأمر الاداري، خاصة أنه مستوف لكل الشروط اللازمة والمطلوبة، والصحيفة تحتفظ بكل المستندات المتعلقة بصحة هذه الشكوى.